

في اجتماع لمجلس إدارة صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة بحضرموت والمهرة برئاسة رئيس الوزراء :

تضرر 6013 منزلاً منها 1478 منزلاً دمرت بالكامل

161 مليار ريال الكلفة التقديرية لأضرار السيول والأمطار بحضرموت والمهرة



□ سيئون / سبأ :

ناقش مجلس إدارة صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة جراء الأمطار والسيول بمحافظة حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية في اجتماعه الأول الذي عقد أمس بمدينة سيئون وادي حضرموت برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور علي محمد مجور عدداً من التقارير الميدانية حول حجم الأضرار التي خلفتها الأمطار والسيول التي شهدتها المحافظتان مؤخراً في مختلف القطاعات السكنية والخدمية والانتاجية والبنى التحتية .

تتمين جهود اللجنة الميدانية وبعثة البنك الدولي لعملية حصر الأضرار والخسائر

التوجه بسرعة استكمال صرف مبلغ 100 ألف ريال التي وجه بها رئيس الجمهورية

عبروا عن تقديرهم للجهود التي بذلت لاغاثةهم وإيوائهم. وأوضح أن إجمالي تلك المبالغ وصل حتى اليوم 41 مليارات و869 مليوناً و473 ألفاً و124 ريالاً مشيراً إلى أنه قد تم صرف مبلغ 250 مليون ريال من ذلك المبلغ لأصحاب المنازل التي تدمرت عن مجاريها الطبيعية في اتجاه المنازل والأراضي الزراعية والمنشآت الأخرى. وأطلع المجلس على الورقة المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول الآلية المتبعة للتخطيط والتعاون الدولي والتي تعتمد على توفير الحماية اللازمة للطرق من احتمالات أي تدفقات السيول في المستقبل وتلافي الأضرار التي حدثت لها جراء الكارثة. وراعت التصميم الخاصة بالمنازل الطابع المعماري التقليدي السائد في الوادي والتركيز على رفع قواعد أساس المباني واستخدام وسائل الحماية التقليدية المستخدمة في حماية الطين وتعزيز قوة تماسك المنزل .. وتضمنت التصميم المواقع البديلة والأمنه لبناء التجمعات السكنية للمناطق التي تدمرت منازلها بشكل كامل.. حيث أكد المجلس على ضرورة تضمينها جميع الخدمات

مليون و51 الف دولار. وتضمن المجلس الجهود التي بذلت لاعداد التقارير والمهجين التي اعتمدت من قبل اللجنة الميدانية وبعثة البنك الدولي لعملية حصر الأضرار والخسائر وأثارها المتوقعه على المدى القصير والمتوسط. وأكد المجلس على اعطاء الأولوية خلال المرحلة الراهنه لعملية إعادة الاعمار للمنازل المهدهم في المحافظتين، والتركيز على القطاع الزراعي وتمكين الزراعين من معاودة نشاطهم الانتاجي. ووجه مجلس الادارة بسرعة استكمال صرف

و ناقش المجلس تقرير اللجنة الميدانية برئاسة رئيس اللجنة صادق امين ابو راس والذي تضمن الخسائر والأضرار التي خلفتها الكارثة في القطاعات الخدمية والبنى التحتية مع التركيز على المباني السكنية التي وصل عددها في المحافظتين إلى 6013 منزلاً منها 1478 منزلاً دمرت بشكل كامل والأخرى موزعة ما بين اضرار جزئية وبسيطة وأخرى متمثلة في المساكن المبنية من سقف النخل . وأشار إلى أن الكلفة التقديرية لتلك الأضرار قدرت بأكثر من 161 مليار ريال.

واستعرض المجلس ملخص التقرير الذي أعدته بعثة البنك الدولي التي زارت المناطق المتكوبة حول الكارثة وأضرارها على مختلف القطاعات والخسائر المترتبة عليها على مدى السنوات الثلاث اللاحقة للكارثة وعلى وجه الخصوص في القطاعات الانتاجية الزراعية والسكنية والحيوانية والصناعية والتجارية والسياحية وكذا القطاعات الاجتماعية والبنية التحتية .. والبيئية مشيراً إلى أن القطاعات الأكثر تضرراً كانت الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة ثم الاسكان فالنقل .

وقدر التقرير حجم الأضرار المباشرة التي خلفتها الكارثة بنحو 174 مليار و960 مليون ريال إلى جانب 152 مليار و590 مليون ريال تمثل الخسائر في تدفق الإقتصاد الذي يتوقع أن يحدث في البلاد للسنوات الأربع القادمة نتيجة للغياب المؤقت للأصول الاقتصادية التي دمرت جراء الأمطار والسيول والتي تحتاج إلى فترة حتى تعاود نشاطها الانتاجي والخدمي.

وتضمن التقرير ثلاثة برامج لما بعد الكارثة تتمثل في برنامج الدخل المباشر للتخفيف من أثارها لفترة ستة اشهر والجاري تنفيذها حالياً وبرنامج إعادة البناء والاستعادة لدور القطاع الاقتصادي ومدته 4 سنوات وبرنامج تخفيف مخاطر الكوارث المستقبلية وذلك بتكلفة إجمالية للبرامج الثلاثة تصل إلى مليار و64

إقرار التصميم والدراسات الخاصة بإعادة تأهيل وبناء الطرقات والمساكن المتضررة في وادي حضرموت

المطالبة بسرعة استكمال التصميم للمناطق الساحلية بحضرموت والمهرة

و أوضح مدير المشروع الاخ جمال بامكرم ان المشروع يشمل الى جانب الاعمال الترميمية وشبكة الخدمات التحتية جمع وتوثيق وأحياء التراث الانساني المعماري والحرفي الذي يعزز المدينة عن غيرها . وأشار الى ان عملية الرصف التي بدأت في احد الاحياء تأتي بعد دراسة متكاملة تؤكد على حماية المدينة بدرجة رئيسية وفق تقنيات نوعية لتحقيق هذه الغاية .رافق رئيس الوزراء في زيارته عدد من الاخوة الوزراء ومحافظ حضرموت احمد سالم الخنيسي وعدد من اعضاء السلطة المحلية بوادي حضرموت

ولم تقم بالتوريد حتى اليوم بالعمل على الوفاء بالتزاماتها الملته وتأكيد مصداقيتها في مسا ندة جهود اعادة الاعمار. وكان الاخ رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس ادارة صندوق اعادة الاعمار ومعه اعضاء مجلس الادارة قد اطلعوا أثناء زيارتهم لمنطقتي مشطة وثني بمديرية تريم بوادي حضرموت على حجم الأضرار التي لحقت بعدد 250 منزلاً من منازلها وتفقروا أوضاع المواطنين فيها والذين

على الاعلان المباشر الذي يتم بثه وازاله حالياً في عدد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والقروية على مدى عشرة أيام. وتم التأكيد على هذه الآلية القائمة على الشفافية والتركيز على اختيار الشخص الكفوء بالاستناد على القدرات الادارية والفنية والخبرة السابقة المتوفرة لديه. وأطلع المجلس على تقرير الاخ وزير المالية حول المبالغ التي خصصت من قبل الحكومة وتلك

من مياه وكهرباء وهاتف ومكاتب بريد وغيرها . وافر المجلس آلية التنفيذ لاعادة البناء والقائمة على تلبية رغبة المتضررين في البناء من قبلهم مباشرة وعلى ان يتم تقسيم المبالغ المعتمدة لكل حالة على ثلاثة أقساط تسلم لهم وفقاً لمستوى الانجاز في عملية البناء . ووجه المجلس وزارة الاشغال العامة والطرق وبالتنسيق مع السلطين المحليتين في المحافظتين سرعة استكمال التصميم المماثلة

مبلغ 100 الف ريال التي وجه بها فخامة الاخ رئيس الجمهورية للمواطنين الذين لم تصلهم حتى اليوم في مديريات الوادي والصحراء والأخذ بعين الاعتبار المراجعة الدقيقة لتلك الحالات قبل الصرف. وافر المجلس مقترح التصميم والدراسات المعتمدة من قبل وزارة الاشغال العامة والطرق ومحافظه حضرموت لاعادة تأهيل وبناء الطرقات والمساكن المتضررة في وادي حضرموت، والتي

أخي المواطن .. أختي المواطنة .. لا تبخل بالتبرع لأبناء غزة على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني

